A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/S-22/3
26 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين، خطابا موجها إليه من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة مرفقا معه الإعلان الوزاري بشأن الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الخاص المعني بالزراعة المعقود في مقر منظمة الأغذية والزراعة بروما في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩، وخطة عمل بشأن الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تم إعدادها بناء على طلب مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته التاسعة والعشرين وأيدها مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته السادسة عشرة بعد المائة.

* A/S-22/1.

99-24675 140999 140999

9924675

المرفق

رسالة موجهة إلى الأمين العام من المدير العام
لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

يشرفني أن أحيل إليكم، بناء على طلب مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته ١١٦، المعقودة في مقر المنظمة في روما في الفترة من ١٤ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، خطة العمل المتعلقة بالزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بغية تقدير وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (٢٨-٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩).

وقد أعدت خطة العمل المتعلقة بالزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بناء على طلب مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته التاسعة والعشرين (٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧). وقد ناقش المؤتمر الوزاري الخاص المعني بالزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمعقود في مقر منظمة الأغذية والزراعة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ خطة العمل، وأقر مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته ١١٦ المذكورة أعلاه صيغة منقحة منها في وقت لاحق. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد المؤتمر الوزاري إعلانا وزاريا بشأن الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، يُعد بمثابة مقدمة لخطة العمل (مرفق طيه أيضا) انظر التذييل.

وتستكمل خطة العمل بشأن الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية برنامج عمل بربادوس بالتركيز على خمسة التزامات تتعلق بقطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والغابات هي:

- التأقلم مع المتغيرات في البيئة التجارية العالمية؛
- الانتقال صوب زراعة مكثفة ومتنوعة ومستدامة بقدر أكبر؛
- تلبية احتياجات المصايد؛
- ضمان الإدارة المستدامة لموارد الأرض والمياه والغابات وحماية البيئة؛
- بناء القدرات والتعزيز المؤسسي.

وكما ورد في الإعلان الوزاري، يلاحظ المؤتمر الوزاري الخاص الوضع المحوري لبرنامج عمل بربادوس ويقر بأن نتائج المؤتمر الوزاري الخاص سوف تشكل مساهمة هامة للجهود الدولية، وأعمال الأمم المتحدة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومعالجة مشكلاتها.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بعرض خطة العمل على الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

(توقيع) جاك ديوف

التذييل

المؤتمر الوزاري الاستثنائـــي المعني بالزراعة في الدول
الجزرية الصغيرة النامية (روما، ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩)

الإعلان الوزاري بشأن الزراعة في الدول
الجزرية الصغيرة النامية

١ - نحن وزراء الزراعة، ومفوضي وممثلي البلدان المشاركة في المؤتمر الوزاري المعني بالزراعة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية، الذي دعته إلى الانعقاد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المجتمعين في روما في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩، نعترف بالمعوقات النوعية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونؤكد مجددا التزامنا بمعالجة احتياجاتها الخاصة وتصميمنا على دعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٢ - ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة (الدول الجزرية الصغيرة النامية) تتباين تباينا شاسعا في الخصائص المميزة لها مثل مواردها الطبيعية الزراعية والحرجية والسمكية، ومستويات التنمية الاقتصادية، ودور قطاع الزراعة في الاقتصاد والقدرة التنافسية في الأسواق الزراعية، والأوضاع الاجتماعية الثقافية.

٣ - نلاحظ أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه معوقات مشتركة تنشأ عن تفاعل عوامل مثل صغر المساحة، والعزلة، والتبعثر الجغرافي، والتعرض للكوارث الطبيعية، وهيكل السكان المتفرد وتنقلهم. ونعترف كذلك بالأهمية الحيوية لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وللدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في هذه الأنشطة التي توفر المصدر الرئيسي لسبل المعيشة والعائد الرئيسي في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤ - وإذ نلاحظ الوضع المحوري لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ١٩٩٤، نقر بأن نتائج المؤتمر الوزاري الخاص سوف تشكل مساهمة هامة في الجهود الدولية، وأعمال الأمم المتحدة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومعالجة مشكلاتها.

٥ - وإذ نؤكد من جديد تصميمنا المشترك والتزامنا الراسخ الذي أعلناه في مؤتمر القمة العالمي للأغذية، نتعهد بمواصلة جهودنا صوب تحقيق الأمن الغذائي وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية التي تضمن استدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦ - إننا ندرك الدور العام الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في بناء قدراتها الوطنية من خلال برامج المنظمة المعيارية والميدانية المكملة في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

٧ - لقد تدارسنا مشروع خطة العمل بشأن الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، المرفق بهذا الإعلان، كأساس لمزيد من الدراسة من جانب الأجهزة المعنية في المنظمة وغيرها من الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وسوف نسعى إلى:

(أ) التصدي للتحديات الجديدة في البيئة التجارية العالمية وإجراء التعديلات في المدى القصير، وتحسين القدرات التنافسية للصادرات الزراعية؛

(ب) العمل صوب إرساء أسس زراعة مكثفة ومتنوعة ومستدامة لأجل: تهيئة بيئة مواتية لتكثيف الزراعة وتنويعها، وإزالة معوقات الإنتاج والنهوض بعمليات التسويق والتصنيع للداخل وللتصدير؛

(ج) تلبية احتياجات المصايد سعيا إلى: النهوض بصيانة مصايد المناطق الاقتصادية الخالصة وإدارتها، وتعزيز تنمية تربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية، وتحسين إدارة الأسماك بعد الصيد وتسويقها وتجهيزها؛

(د) ضمان الإدارة المستدامة لموارد الأراضي والمياه والغابات وحماية البيئة حرصا على: تدعيم صون موارد الأراضي والمياه واستخدامها المستدام والإدارة المستدامة لموارد الغابات، وتعزيز حماية البيئة وزيادة التأهب لمواجهة الكوارث؛

(هـ) بناء أو تعزيز القدرات والمؤسسات القطرية من أجل التكيف مع النظام التجاري الدولي الجديد والاستفادة منه، وتعزيز الخدمات المعاونة للزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وتوفير إطار متماسك للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

٨ - نتعهد بدعم خطة العمل بشأن الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال الاستفادة الفعالة والمناسبة من البرامج الدولية والترتيبات المؤسسية القائمة.

٩ - نطلب من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أن يقدم، في أسرع وقت ممكن، نسخة مستكملة من مشروع خطة العمل بشأن الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة.

خطة العمل

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تمهيد	١ - ١٠	٧
أولا - التكيف مع المتغيرات في البيئة التجارية العالمية	١١ - ١٧	١٠
ثانيا - صوب زراعة مكثفة ومتنوعة ومستدامة بقدر أكبر	١٨ - ٢٤	١٢
ثالثا - تلبية الاحتياجات من مصائد الأسماك	٢٥ - ٣٢	١٦
رابعا - كفالة الإدارة المستدامة للموارد البرية والمائية والحراجية وحماية البيئة	٣٣ - ٣٩	١٩
خامسا - بناء القدرات وتعزيز المؤسسات	٤٠ - ٤٧	٢٢
سادسا - تنفيذ خطة العمل	٤٨ - ٥٨	٢٥

تمهيد

١ - شدد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته التاسعة والعشرين التي عقدت خلال الفترة ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، على الحاجة إلى الاعتراف بالمعوقات الخاصة التي تجابهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعا المنظمة لأن تنظر في إمكانية عقد مؤتمر دولي عن الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية. (الفقرتان ٤٥ و ٥٣ من الوثيقة C 97/REP).

٢ - وشدد مجلس المنظمة، في دورته الخامسة عشرة بعد المائة التي عقدت خلال تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ورحب بالتحضيرات الجارية لعقد المؤتمر الوزاري الخاص المعني بالزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في ١٩٩٩، وناشد الجهات المتبرعة تقديم دعم سخي لتنظيم هذا المؤتمر.

٣ - وكان المؤتمر الأقاليمي الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في بربادوس في نيسان/ أبريل ١٩٩٢، قد أوصى بأن تسعى الدول الجزرية الصغيرة النامية لإيجاد الفرص للاجتماع مرة أخرى بغرض تنفيذ المجالات البرامجية من جدول أعمال القرن ٢١ التي سيتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالقرار ١٨٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، عقد مؤتمر عالمي عن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وقد عقد ذلك المؤتمر فعلا في بربادوس خلال نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٤ - وأكدت الدول المشاركة في المؤتمر العالمي، ضمن ما أكدته، أن هناك حاجة عاجلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية للتصدي للمعوقات التي تواجه التنمية المستدامة، بما فيها ندرة موارد الأراضي، والضغوط الهائلة على البيئة والموارد الساحلية والبحرية، والوسائل المحدودة المتاحة لأجل استغلال الموارد الطبيعية على أسس مستدامة. ولقد حدثت، منذ ذلك الحين، عدة مناسبات ذات صلة على المستويين الدولي والإقليمي، مثل المشاورة الفنية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في جنوب المحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، التي عقدت في أبيا، ساموا، حيث أعلنت الالتزامات بتقديم مساعدات خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى الأخص في إطار برنامج عمل بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انبثق عن المؤتمر العالمي في عام ١٩٩٤، وقد عقد مؤتمر للجهات المتبرعة، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، خلال الفترة ٢٤-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٥ - واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة في حزيران/يونيه ١٩٩٧، قرارات بشأن طرق إجراء استعراض كامل وشامل عن برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكدت الجمعية العامة من جديد بقرارها ٢٠٢/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر

١٩٩٧، التزام المجتمع الدولي بتنفيذ برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما قررت أن تقوم الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة، خلال نيسان/أبريل ١٩٩٩، بمهمة الاجتماع التمهيدي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتي ستتولى إجراء تقدير وتقييم متعمقين لتنفيذ برنامج العمل ومن ثم، فإن تنظيم المؤتمر الوزاري عن الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية يمثل مساهمة أساسية في الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في سبيل تلبية الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان. والمؤتمر بتركيزه على المشكلات النوعية للزراعة، بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك، إنما يعالج قطاعا ينتظر له أن يضطلع بدور رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦ - ولقد أعلن رؤساء الدول والحكومات، أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي عقد بدعوة من المنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تكريس إرادتهم السياسية والتزامهم الجماعي والوطني لتحقيق الأمن الغذائي للجميع، وبذل جهد متواصل من أجل استئصال الجوع في جميع البلدان. ونوهوا بالمساهمة الأساسية التي تقدمها المرأة للأمن الغذائي، ولا سيما في المناطق الريفية من البلدان النامية، والحاجة إلى ضمان المساواة بين الرجل والمرأة. وأقروا بما للتنمية الزراعية والسمكية والحرجية والتجارية والريفية المستدامة في كل من المناطق ذات الإمكانيات المنخفضة وذات الإمكانيات المرتفعة معا، من أهمية للأمن الغذائي، ودعوا إلى توجيه اهتمام خاص لتلك البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية أو التغيرات الايكولوجية المرتبطة بالمناخ. وأعربوا عن إدراكهم للحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لمكافحة الآفات والجفاف وتدهور الموارد الطبيعية، الذي يشمل فيما يشمله، التصحر والإفراط في صيد الأسماك وضمور التنوع البيولوجي.

٧ - وكما أبانت ذلك خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، خطر فقدان الأراضي وتعريتها من جراء تغيرات المناخ وارتفاع مستويات البحار، ولها احتياجاتها الخاصة فيما يتعلق بالتنمية العامة المستدامة لديها. ومن شأن التحسينات في التجارة، والنقل، والاتصالات، والموارد البشرية، واستقرار الدخل وزيادة عائدات الصادرات، أن تعزز الأمن الغذائي في هذه البلدان.

٨ - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالرغم من تباينها، قاسما مشتركا من القيود التي تعوق جهودها الرامية إلى تنمية قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، مع المحافظة على بيئاتها في ذات الوقت، ومن بين هذه القيود هشاشة النظم الايكولوجية، والتعرض للأخطار الطبيعية، وضعف مرافق الاتصالات، والاعتماد على العوامل الاقتصادية الخارجية، ومن جهة ثانية، فإن معظم الدول الجزرية تملك الامكانيات لتنويع اقتصاداتها فيما يتصل بالصادرات وبدائل الواردات، والسياحة والاستفادة بمنافع أكبر من الموارد السمكية في مناطقها الاقتصادية الخالصة، ويمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تستفيد، عند تحديدها لأهدافها الإنمائية لكل منها، من زيادة تبادل المعلومات مع الجزر الأخرى التي تشاركها ذات المشكلات.

٩ - وانطلاقا من المكانة المحورية لمؤتمر بربادوس العالمي المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، توفر خطة العمل هذه أساسا للأنشطة التي ترمي إلى دعم التنمية الزراعية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية(*)، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وتصمم هذه الإجراءات والسياسات، على وجه الخصوص، لأجل: (أ) إعداد الدول الجزرية الصغيرة النامية للمشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن الزراعة، مع التركيز على تأثيرها على التجارة الزراعية والدور المرتقب للترتيبات التجارية الإقليمية التي تشرك الدول الجزرية الصغيرة النامية في النظم التجارية متعددة الأطراف؛ (ب) وضع برامج الأولوية للإنتاج الزراعي المستدام والمكثف والمتنوع، وللغابات ومصايد الأسماك؛ (ج) معالجة المشكلات المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وفي حين تستند خطة العمل هذه إلى الإطار الذي حدده إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، فإنها تركز على الاحتياجات النوعية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠ - وللمجتمع الدولي، ويشمل منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة واختصاصاتها في قطاعي الأغذية والزراعة والترتيبات الدولية الخاصة مثل اتفاقية لومي والوكالات الثنائية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، دور رئيسي في دعم تنفيذ خطة العمل. ومن شأن هذا الدعم أن يسهل تبني السياسات القطرية الملائمة وكذلك في تقديم المساعدة الفنية والمالية لعون الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز أمنها الغذائي حيثما كان ذلك ضروريا ومناسبا.

---

* وهذه هي الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة الـ ٣٠ التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومنظمة الأغذية والزراعة (أنتيغوا وبربودا، بابوا غينيا الجديدة، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، تونغا، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر كوك، دومينيكا، الرأس الأخضر، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فينسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سورينام، سيشل، غرينادا، غيانا، غينيا - بيساو، فانواتو، فيجي، قبرص، كوبا، مالطة، ملديف، موريشيوس، وثلاث دول جزرية ليست أعضاء في تحالف الدول الجزرية وهي أعضاء في منظمة الأغذية والزراعة (البحرين، الجمهورية الدومينيكية، هايتي).

أولا - التكيف مع المتغيرات في البيئة التجارية العالمية

أساس العمل

١١ - معظم الدول النامية الجزرية الصغيرة هي من المستوردين الصافين للسلع الزراعية. وهي تشكل كمجموعة مصدرين صافين بهامش ضئيل. وتتركز صادراتها الزراعية بدرجة عالية في عدد صغير من السلع والأسواق. وفي حين أن النظام التجاري الدولي لا يولي الدول النامية الجزرية الصغيرة أي اهتمام خاص كمجموعة، فإن معظمها يحصل على فرص تفضيلية في الوصول إلى الأسواق الرئيسية في البلدان المتقدمة النمو بالنسبة إلى عدد مختار من السلع من خلال ترتيبات خاصة، مثل اتفاقية لومي لدى الاتحاد الأوروبي والخاصة ببلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ ومبادرة حوض البحر الكاريبي لدى الولايات المتحدة؛ و/أو من خلال نظام الأفضليات العام للبلدان النامية. وتنحصر المنافع الناشئة عن نظم الأفضليات التجارية المختلفة، في بضعة بلدان وفي قلّة من السلع، ولم تتمكن الدول النامية الجزرية الصغيرة وفي كثير من الحالات، من الاستفادة بشكل كامل من الفرص المتاحة لها.

١٢ - وتفتقـــر معظم الدول النامية الجزرية الصغيرة إلى أي ميزات مقارنة في الإنتاج الزراعي عموما، إلا أن الأنماط التجارية للعديد منها تُظهر ميزات مقارنة فيما يتصل بسلع زراعية بعينها، وفيما يتصل بالمنتجات السمكية والحرجية. وثمة قاعدة معارف غير مستغلة البتة في البلدان النامية، لا تقتصر على ما يتصل بالصادرات الزراعية وحدها فحسب، بل وكذلك ببدائل الواردات، حيث توجد نماذج ناجحة على تنويع الصادرات ونموها في أوساط الدول النامية الجزرية الصغيرة. وهناك بنود، في إطار اتفاقية لومي الرابعة وفي غيرها من الاتفاقات الدولية التي تهم الدول النامية الجزرية الصغيرة، تقدم بموجبها مساعدات فنية لا تقتصر على مجرد زيادة الوعي العام بالاتفاقات، بل وتشمل استحداث وتنويع المنتجات لأغراض التصدير، سعيا إلى زيادة المنافع العائدة من هذه الاتفاقات.

١٣ - وينتظر أن يكون لتحرير التجارة الجاري الآن نتيجة للاتفاق في جولة أوروغواي بشأن الزراعة انعكاسات هامة بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة، لما ينطوي عليه من تحديات وفرص جديدة. وستشهد صادرات هذه الدول اضمحلالا فيما يتعلق بالأفضليات الجمركية، وستواجه منافسة شديدة. ومن جهة ثانية، فإن جولة أوروغواي فتحت الباب لفرص جديدة سواء بالنسبة للسلع الأولية أو المنتجات المصنعة ذات القيمة العالية من المنتجين المنافسين ذوي التكلفة الزهيدة، بما فيهم الكثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة. وفي هذا الصدد، فإن للفاو دورا هاما في تزويد دولها الأعضاء بالمساعدات الفنية ذات الصلة بطائفة واسعة من القضايا ذات الصلة بجولة أوروغواي.

١٤ - لقد عانت الدول النامية الجزرية الصغيرة التي تعتمد أكثر من غيرها على الصادرات الزراعية فيما يتصل بالجزء الأكبر من عائدات صادراتها، من الانخفاض طويل الأجل في الأسعار الحقيقية للسوق العالمية، ومن تباطؤ نمو الطلب العالمي على منتجاتها الزراعية الرئيسية. ونظرا للاعتماد الشديد للصادرات الزراعية

للدول النامية الجزرية الصغيرة، على الاتفاقات التفضيلية، فإنها معرضة لبعض الأخطار الناشئة عن تحرير التجارة المتعددة الأطراف، بل ويتخوف بعضها من أن الجولة القادمة من المفاوضات ستزيد من احتمالات تعرضها لهذه الأخطار. وهو ما سيؤثر، بدوره، على قدراتها للاستيراد، بما في ذلك استيراد الأغذية.

الأهداف والتدابير

١٥ - الهدف ١-١: الاستجابة للتحديات الجديدة - وتحقيقا لهذه الغاية، ستقوم الحكومات، في شراكة مع جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني وبدعم من المؤسسات الدولية، حسبما يكون مناسبا، بما يلي:

(أ) إجراء تقييم متأن لانعكاسات جولة أوروغواي على الزراعة والأمن الغذائي، كيما يتسنى تحديد ضرورات التكيف على المدى القصير ووضع استراتيجية طويلة الأجل للاستجابة للتغييرات المتوقعة؛

(ب) استعراض السياسات الوطنية للإنتاج الغذائي في ضوء جولة أوروغواي، وصياغة استجابات تتعلق بالسياسة للتحديات الناشئة؛

(ج) تحديد وتحليل الفرص الجديدة التي تواجه الزراعة الوطنية، نظرا لتزايد حرية التجارة العالمية في المنتجات الزراعية وقدراتها التنافسية؛

(د) الاستفادة من البنود الخاصة بالمساعدة الفنية إذا كان ممكنا في إطار ترتيبات الأفضليات، لصالح البلدان النامية.

١٦ - الهدف ١-٢: القيام بإجراءات التكيف على المدى القصير - تحقيقا لهذه الغاية، ستقوم الحكومات، في شراكة مع جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني وبدعم من المؤسسات الدولية، وحسبما يكون مناسبا، بما يلي:

(أ) الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها جولة أوروغواي، ومن الفرص الحالية للتجارة التفضيلية؛

(ب) السعي إلى تجاوز أي نقص لاحق في الاستفادة من البروتوكولات السلعية، والحصول على نصيب أكبر من الهوامش التفضيلية؛

(ج) التفاوض بشأن شروط أفضل لإمكانيات الوصول إلى المنتجات، التي ما زالت معدلات تعريفات الدولة الأولى بالرعاية في الأسواق المتقدمة هي المعدلات الأعلى، حتى بعد جولة أوروغواي.

١٧ - الهدف ١-٣: زيادة القدرات التنافسية للصادرات الزراعية - تحقيقا لهذه الغاية، ستقوم الحكومات، في شراكة مع جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني وبدعم من المؤسسات الدولية، حسبما يكون مناسبا، بما يلي:

(أ) إجراء دراسات متعمقة عن ميزاتها المقارنة في إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية، بما في ذلك إمكانيات التنويع في السلع والأسواق التي تشهد نموا سريعا، وكذلك المنتجات المصنعة ذات القيمة العالية؛

(ب) تشجيع إنتاج السلع الزراعية غير التقليدية ذات الإمكانيات الجيدة للتصدير؛

(ج) الاستفادة من الدروس المكتسبة في البلدان الأخرى التي نجحت في تحويل تشكيلة تجارتها، من سلع أولية في معظمها إلى صادرات أكثر تنوعا؛

(د) إنشاء نظام لمعلومات السوق والتجارة يساعد المنتجين والتجار على اتخاذ قرارات تسويقية أكثر استنارة.

ثانيا - صوب زراعة مكثفة ومتنوعة ومستدامة بقدر أكبر

أساس العمل

١٨ - تتميز الزراعة في الكثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة، بتوليفة من الإنتاج التجاري على نطاق واسع لعدد محدود من محاصيل التصدير، وقطاع تقليدي لأصحاب الحيازات الصغيرة تسيطر عليه في غالب الأحيان أُسر ترأسها نساء وينتج محاصيل غذائية مخصصة، في المقام الأول، للاستهلاك المحلي. ويشهد هذا الهيكل تحولا توجهه التطورات الجديدة في الأسواق العالمية، والاختلالات التجارية والسعي لتحقيق الأمن الغذائي. كما أن مساحات الأراضي المحدودة، وندرة الأراضي الصالحة للزراعة، والتوسع في السياحة، وتزايد التوسع العمراني وتوافر الأغذية الميسورة، قد أثَّرت بصورة عكسية على إنتاج الأغذية التقليدية وأفضت إلى زيادة الواردات الغذائية. ومن المعوقات المألوفة التي يواجهها المنتجون عدم كفاية الهياكل الأساسية بما في ذلك النقل التي تدعم زيادة الإنتاج وتنوعه، ونقص الأيدي العاملة، وتردي نوعية المواد الزراعية وتضاؤل الكميات المتاحة منها، والافتقار إلى برامج فعالة لمكافحة الآفات ورصدها، وخسائر ما بعد الحصاد، وتردي الصحة الحيوانية وارتفاع تكاليف الأعلاف والمدخلات الكيميائية وضعف التسويق المحلي وتسويق الصادرات. وتواجه البحوث الزراعية، والتي تمولها الحكومة أساسا، معوقات في الموارد البشرية والمالية المحددة. كما أنها لا ترتبط إلا ارتباطا واهيا بالإرشاد، وبالمزارعين والقطاعات الأخرى مثل التصنيع الزراعي والسياحة.

١٩ - وتسعى الدول النامية الجزرية الصغيرة، في مواجهة التحدي الذي تفرضه المنافسة العالمية، إلى إيجاد الفرص لتنويع اقتصادياتها، خاصة القطاع الزراعي، حرصا على المحافظة على، و/أو زيادة، درجة أمنها الغذائي والاعتماد على الذات، باستغلال قاعدة مواردها على نحو رشيد ومستدام بقدر أكبر. ويتعين توفير نهج أكثر شمولا تستطيع أن تقدم له النشاطات المعيارية والتشغيلية في الفاو مساهمات كبيرة. ويشمل ذلك، من جملة أمور، الدراسات المتعددة التخصصات المتعلقة بصيانة النظم الايكولوجية وإدارتها، وتحسين النظم المختلطة للمحاصيل والأشجار والإنتاج الحيواني، بما في ذلك تربية الأحياء المائية، وتقييم المعارف الأصلية ونظم الإنتاج التقليدية، واستحداث التكنولوجيات الملائمة للمناطق ذات الإمكانيات العالية أو الضئيلة. وفي ظل البيئة التجارية الجديدة التي نشأت عن الاتفاق في جولة أوروغواي بشأن الزراعة، وبتغير ظروف أسواق الأغذية في البلدان المستوردة، سيكون لا بد للدول النامية الجزرية الصغيرة من أن تولي اهتماما أكبر لتنويع السلع الزراعية في منتجات جديدة (الأولية والمصنعة معا)، ونوعية منتجات صادراتها (الفاكهة والخضر، الأسماك، المحاصيل التقليدية مثل منتجات جوز الهند) وبانتظام الإمدادات، وعلى الأخص من أجل تلبية الطلب الناشئ عن قطاع السياحة.

٢٠ - وهناك العديد من السلع الزراعية غير التقليدية، خاصة في مجال البستنة وإن لم تقتصر عليه، من بين السلع التي تشهد نموا سريعا وتقوم البلدان النامية، ومن بينها الدول النامية الجزرية الصغيرة، بتصديرها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ولقد شهدت الصادرات نموا سريعا في السنوات الأخيرة، مرده إلى عدة أسباب من بينها أفضليات المستهلكين، وارتفاع الدخول، إضافة إلى قدرات البلدان الموردة على زيادة طاقاتها لتوريد الكميات الكافية من هذه السلع بأسعار تنافسية. وكشفت دراسة أجرتها الفاو مؤخرا، عن إمكانيات تصديرية إضافية لهذه المنتجات نتيجة لجولة أوروغواي.

٢١ - وتتمتع الدول النامية الجزرية الصغيرة، عموما، بإمكانيات لإنتاج الفواكه الاستوائية (مثل الباباي، الموز الأفريقي، المانجو، الأناناس، البطيخ، وغيرها)، ومحاصيل الجذور والدرنات (مثل التارو، اليام، البطاطا الحلوة، الكسافا) واللوزيات والتوابل (مثل جوز الكناريم، وجوز البرازيل، وتيرمناليا، والفانيليا والفلفل الأسود)، والخُضر وزهور الزينة. وتظل إمكانيات تنويع وتكثيف هذه المحاصيل الجديدة، ربما في ظل الزراعة العضوية حيثما يكون ذلك ملائما، لأجل الأسواق المتخصصة، مجهولة إلى حد كبير، ويمكن أن يتم ذلك بمساعدة المنظمة.

الأهداف والتدابير

٢٢ - الهدف ٢-١: تهيئة بيئة مواتية لتكثيف الزراعة وتنويعها - وتحقيقا لهذه الغاية تقوم الحكومات، في شراكة مع جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، وبدعم من المجتمع الدولي، حسبما يكون مناسبا، بما يلي:

(أ) ضمان وجود الخدمات المعاونة للزراعة كالبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والائتمانات والمعلومات ذات الصلة بالسوق كي يتاح للمنتجين المحليين الاستجابة للتحديات الجديدة؛

(ب) توفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم الذي يساعد القطاع الخاص على اتخاذ المبادرات؛

(ج) اتباع سياسات زراعية تيسر تبني التكنولوجيات الجديدة، وتدعم الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاج مع التركيز الخاص على صغار المنتجين، والمزارع الأسرية؛

(د) اتباع سياسات تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية، وتكثيف إنتاج السلع الزراعية، والتنويع إلى منتجات جديدة (الأولية والمصنعة معا)، إضافة إلى استنباط استخدامات نهائية جديدة؛

(هـ) وضع أطر للسياسات الزراعية والتجارية والتسويقية التي تؤثر إيجابيا على قرارات المزارعين بشأن الممارسات الزراعية المستدامة والمكثفة، بما في ذلك تنويع الإنتاج حسبما هو ملائم؛

(و) استعراض برامج البحوث والإرشاد الجارية بغرض ربطها بالأهداف العامة للتنمية الزراعية، وضمان التفاعل مع الفئات الرئيسية للمستخدمين رجالا ونساء؛

(ز) تعزيز النشاطات المعيارية والرقابية، حيثما يكون ضروريا، في مجالات الصحة الحيوانية والنباتية والسلامة بما يتفق واتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وغير ذلك من الاتفاقيات الدولية؛

(ح) الاعتراف صراحة بالأدوار التي تضطلع بها الأسر الزراعية التي ترأسها نساء والتي تدعمها النساء وبالمعوقات النوعية التي تواجهها.

٢٣ - الهدف ٢-٢: إزالة معوقات الإنتاج - تحقيقا لهذه الغاية تقوم الحكومات، في شراكة مع جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، وبدعم من المؤسسات الدولية، حسبما يكون مناسبا، بما يلي:

(أ) بناء برنامج متين للبذور يشمل تنمية القدرات الفنية الإقليمية لتوريد البذور، ووضع سياسات ملائمة للبذور، وإنشاء شبكة لمعلومات المادة الوراثية لربط الجزر المنفصلة، وسد فجوة المعلومات في الإقليم؛

(ب) استعراض استراتيجيات مكافحة الآفات التي تستند أساسا، إلى استخدام المبيدات، وذلك بغرض التحول إلى انتهاج أسلوب الإدارة المتكاملة للآفات، بوصفها استراتيجية بديلة من أجل المكافحة الفعالة والمأمونة من الوجهة البيئية للآفات؛

(ج) تشجيع نظم الإنتاج المتكامل بما في ذلك نظم التغذية المتكاملة للنباتات، وأساليب صيانة التربة والزراعة العضوية بغرض زيادة خصوبة التربة، وزيادة استخدام المغذيات المتاحة محليا، وينبغي أن تستند هذه النظم والأساليب إلى خبرات المزارعين والمعارف الأهلية؛

(د) استكشاف إمكانيات استخدام الطاقة المتجددة المتاحة، وتشجيع تقنيات الاقتصاد في الطاقة، وتدوير المخلفات واسترجاعها، كمصادر بديلة للمغذيات والطاقة؛

(هـ) تشجيع الري حيثما كان مجديا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وقابلا للاستمرار من الناحية البيئية؛

(و) تشجيع تقنيات تجميع المياه وتقنيات الزراعة المعتمدة على المدد المائي، في المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛

(ز) تقييم المستوى الملائم من المكننة، حيثما أمكن، للتغلب على المشكلات المرتبطة بارتفاع تكاليف اليد العاملة وحالات النقص فيها؛

(ح) تحسين إنتاجية الدواجن والخنازير على نطاق صغير، حيثما أمكن، من خلال الترويج لاستخدام الأعلاف المتاحة محليا، وتنويع الإنتاج بإدخال حيوانات بديلة، مثل البط والحمام، ودمج تربية الحيوانات في نظم الزراعة المختلطة والمحاصيل الشجرية وتربية الأحياء المائية؛

(ط) تعزيز خدمات الصحة الحيوانية، وتشجيع برامج استئصال أمراض محددة (مثل قرادة بونت الاستوائية في الكاريبي)؛

(ي) تعزيز عنصري الاستدامة والربحية في البرامج الزراعية المطبقة باستخدام برامج البحوث والإرشاد القائمين على عنصر المشاركة.

٢٤ - الهدف ٢-٣: تحسين التسويق والتصنيع للسوق المحلية وللتصدير - تحقيقا لهذه الغاية تقوم الحكومات، في شراكة مع جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، وبدعم من المؤسسات الدولية، حسبما يكون مناسبا، بما يلي:

(أ) إنشاء آليات ملائمة لمراقبة نوعية الأغذية، على مستويات المنتجين والمصنعين والحكومات، لضمان الاتساق مع المعايير الأساسية، مثل تلك التي تحددها لجنة دستور الأغذية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة؛

(ب) إنشاء شبكة لنشر المعلومات والبيانات المتعلقة بأوضاع واتجاهات السوق العالمية، لفائدة منتجي الصادرات الزراعية في الدول النامية الجزرية الصغيرة؛

(ج) استعراض أدوار ومهام مجالس التسويق، حيثما يكون مناسبا، وبحث إمكانيات قيام تحالفات استراتيجية مع المشاركين في السوق (المنتجون/المصدرون/تحالفات المستوردين)؛

(د) استعراض وتقييم مدى كفاية الهياكل الأساسية التسويقية المحلية، بغرض تحديد احتياجات الاستثمار للقطاع العام أو الخاص، ولتلبية شروط ومعايير النوعية بما في ذلك ما يتعلق بقطاع السياحة؛

(هـ) تشجيع استخدام المحاصيل الغذائية والموارد السمكية التقليدية وغير المستغلة بصورة كافية، حيثما يكون مناسبا؛

(و) استحداث الأساليب المحسنة لتصنيع الأغذية وحفظها وتخزينها والترويج لها من أجل الحد من خسائر الأغذية بعد الحصاد.

ثالثا - تلبية الاحتياجات من مصائد الأسماك

أساس العمل

٢٥ - تنفرد الدول الجزرية الصغيرة النامية باحتياجات خاصة من مصائد الأسماك. ويعد الاستخدام المستدام لموارد مصائد الأسماك أساسيا لضمان اللوازم المستمرة من الأغذية لسكان الجزر وللتنمية الاقتصادية، بما في ذلك توفير فرص العمالة - وتتعرض الاستدامة الطويلة الأجل لمصائد الأسماك للخطر من جراء عمليات الاستغلال المفرطة للموارد البحرية الحية وإلقاء النفايات السمية وغير ذلك من عمليات تدهور الموائل الساحلية فضلا عن الافتقار إلى آليات المراقبة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢٦ - وهناك اعتراف متزايد بأن النهج التقليدية للحفاظ على مصائد الأسماك وإدارتها قد أخفقت في تحقيق استخدام مستدام للموارد في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأن ممارسة الإدارة التقليدية التي كانت تنتهج لتنظيم وصول الجماعات المستخدمة إلى الموارد واستغلالها يمكن أن تستخدم لدعم جهود الحفظ والإدارة. وقد استعاد عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الترويج للرياضة وغير ذلك من مصائد الأسماك التي تشكل مكونا لا يتجزأ من السياحة الايكولوجية. وعادة ما تدر مصائد الأسماك هذه عائدات مالية أكبر مما تدره مصائد الأسماك التجارية التي قد تستهدف نفس الأرصدة.

٢٧ - وبوجه عام، تتعرض مصائد الأسماك الساحلية المجاورة للمراكز السكانية الحضرية للصيد المفرط، في حين أن المصائد الساحلية في الجزر الخارجية تستغل بشكل طفيف بسبب ضآلة الكثافة السكانية وندرة الهياكل الأساسية السوقية لنقل الإنتاج إلى الأسواق الحضرية. وحيثما توفر مصائد الأسماك البحرية والعمليات المرتبطة بها فوائد اقتصادية كبيرة، يمكن تحقيق فوائد إضافية من استغلال الأرصدة السمكية الإقليمية. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة مباشرة، أو من خلال الدوائر الإقليمية الإعلامية والاستشارية التقنية لتسويق الأسماك، بتقديم معلومات التسويق للمشترين المحتملين والاتصالات بهم. وتتسم مصائد الأسماك البحرية الساحلية والبحرية بأهمية بالنسبة للسياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي بعض البلدان الجزرية، تسهم مصائد الأسماك الساحلية إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الفرص الاقتصادية للعمل الذاتي، ولا سيما بالنسبة للمرأة.

٢٨ - وتشمل العوامل التي تعيق تنمية وإدارة قطاع مصائد الأسماك في الدول الجزرية في جملة أمور، الافتقار إلى القوة والقدرة المؤسسية لدى القطاع العام، والتعقيدات المرتبطة بتحسين إدارة مصائد الأسماك الساحلية؛ الخسائر العالية في فترة ما بعد الصيد نتيجة لسوء عمليات صيد الأسماك وتسويقها وتجهيزها؛ عدم ملاءمة أنظمة ونظم السلامة الخاصة بالصيادين، ولا سيما أن الأنظمة والنظم المعمول بها خارج المناطق الواقعة على الساحل مباشرة تحول دون توزيع جهود صيد الأسماك توزيعا أفضل؛ تخلف الصناعات السمكية الوطنية. ويتعين على معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تدرك إمكاناتها الكاملة لتنمية تربية المائيات ومصائد الأسماك الساحلية. وبوجه خاص هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز تربية المائيات المستدامة والمرجان، مع ضمان الاستغلال المرشد لمصائد الأسماك الساحلية. وكوسيلة لتعزيز القدرة الوطنية في قطاع مصائد الأسماك، تعترف منظمة الأغذية والزراعة بمزايا التعاون الدولي فيما بين مختلف فئات الدول الجزرية الصغيرة النامية وتشجعها.

٢٩ - ويتمثل أحد الاعتبارات الهامة في السياسات العامة للدول النامية الصغيرة النامية التي توجد فيها عمليات صيد بحرية كبيرة، إما داخل ولايتها القضائية الوطنية أو في أعالي البحار، في الحاجة إلى تحقيق فوائد إضافية من استغلال الأرصدة السمكية التي تظهر في منطقة هذه الدول. واتخذ بعض الدول الجزرية خطوات تدريجية لزيادة صلاتها الاقتصادية بمصائد الأسماك البحرية، وذلك بالقيام بأمور من بينها تشجيع تطوير الأساطيل الوطنية، إما عن طريق الاستثمار المباشر في السفن أو عن طريق تغيير الأعلام. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت بعض الدول الجزرية خطوات لتيسير استخدام موانئها، وعند الاقتضاء جعل تحقيق فوائد اقتصادية ثانوية (نقل الأسماك من سفينة إلى أخرى في الميناء بدلا من البحر) مشروطا بتسهيل الوصول إلى المصيد في مناطقها الاقتصادية الخالصة بالنسبة للدول الجزرية والأساطيل الأجنبية. وثبت أن هذه التدابير كانت، في كثير من الأحيان، مفيدة للجانبين، الدول الجزرية والأساطيل الأجنبية. ولا بد من التشديد على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وخطة عمل كيوتو، والمبادرة الدولية للشعب المرجانية، والفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في وضع اتفاقية إطارية للسياسات العامة ذات الصلة لتنمية مصائد الأسماك في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الأهداف والإجراءات

٣٠ - الهدف ٣-١ - تحسين عمليات حفظ وإدارة مصائد الأسماك في المناطق الاقتصادية الخالصة. ولبلوغ ذلك، ستقوم الحكومات، بشراكة مع الجهات الفاعلة للمجتمع المدني، وبدعم من المؤسسات الدولية بما يلي، عند الاقتضاء:

(أ) الترويج للنهج الابتكارية للإدارة التي تستفيد من المؤسسات التقليدية والمعارف والممارسات الخاصة بالحفظ والإدارة؛ تشجيع الإدارة المجتمعية لمصائد الأسماك مع الجماعات الاقتصادية الاجتماعية، عندما ينطبق ذلك؛

(ب) انتهاج مجموعة منسقة من السياسات التي قد تتناول، على سبيل المثال، احتياجات التدريب والإرشاد المتصلة بنوع الجنس، وتصميم سفن جديدة وتمويلها، والحاجة إلى مرافق لموانئ جديدة؛

(ج) دراسة جدوى نقل أنشطة مصائد الأسماك الساحلية إلى المناطق القريبة من الساحل، أي بعيدا عن مصائد الأسماك المستغلة بشكل مفرط في المناطق الساحلية، واتخاذ خطوات لتحسين معرفة صائدي الأسماك لسلامتهم على البحر؛

(د) اتباع سياسات تشجع الاستثمار الخاص، وإبرام اتفاقات عادلة وذات توجه إنمائي للصيد، وعند الاقتضاء، إقامة مشاريع مشتركة مع جماعات الصيد الأجنبية، وتقوي الدور الاقتصادي للصناعات الوطنية لمصائد الأسماك؛

(هـ) اتخاذ خطوات لتنفيذ مدونة قواعد سلوك صيد الأسماك المسؤول والتصديق على اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية واتفاق الامتثال وتنفيذهما؛

(و) تعزيز منظمات أو ترتيبات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية ودون الإقليمية وإنشاء منظمات وترتيبات ملائمة لضمان الإشراف على أنشطة مصائد الأسماك ورصدها على نحو فعال.

٣١ - الهدف ٣-٢ - تعزيز تنمية تربية المائيات ومصائد الأسماك الداخلية. ولبلوغ ذلك، ستقوم الحكومات، بالتعاون مع المجتمعات العلمية الدولية، في القطاعين العام والخاص، بما يلي، عند الاقتضاء:

(أ) إدخال عملية تربية المائيات ومصائد الأسماك الداخلية أو تعزيزها عندما يكون ذلك مجديا وملائما؛

(ب) ضمان أن ممارسات تربية المائيات تتفق مع نظمها الإيكولوجية؛

(ج) إقامة شبكات لتيسير تبادل المعلومات التقنية.

٣٢ - الهدف ٣-٣ - تحسين عمليات إدارة الأسماك وتسويقها وتجهيزها في فترة ما بعد الصيد. ولبلوغ ذلك، ستقوم الحكومات، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وبدعم من المؤسسات الدولية، بما يلي، عند الاقتضاء:

(أ) تقييم الإمكانات المستقبلية للأسواق المحلية وتحديد إمكانات تصدير الأسماك والمنتجات السمكية؛

(ب) تقييم الاحتياجات من معدات وأجهزة معالجة الأسماك وتجهيزها وتسويقها؛

(ج) تحديد الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لعمليات تسويق الأسماك وتجهيزها على نحو فعال وإعداد دراسات للجدوى.

رابعا - كفالة الإدارة المستدامة للموارد البرية والمائية والحراجية وحماية البيئة

أساس العمل

٣٣ - تعد البلدان الجزرية الصغيرة النامية، كما يسلم بذلك مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، برنامج عمل القرن ٢١، حالة استثنائية لكل من البيئة والتنمية. إذ أن المساحات الأرضية المتاحة للأغراض الإنتاجية محدودة، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة بين الخيارات البديلة لاستخدام الأراضي. ومن المناطق الساحلية المنبسطة، تقع الأراضي الصالحة للزراعة تحت ضغط شديد من أنشطة الإسكان والسياحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المتوسعة. وحيثما تكون الأراضي واقعة ضمن إطار الملكية العرقية، فإن تخطيط استخدام الأراضي يشارك فيه كثير من أصحاب المصالح وصانعي القرارات مما يحدث عقبات معينة. كما أن الموارد المائية نادرة بوجه عام، ويشكل تقلب المناخ وتغيره وارتفاع منسوب البحر وتعرضه للكوارث الطبيعية مصدر قلق خاص. وستقوم منظمة الأغذية والزراعة بدعم البرامج الوطنية لتمكين المزارعين من تحديد خيارات أفضل لإدارة المحاصيل والتربة، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر التقلب المناخي إلى الحد الأدنى وتحقيق الحد الأمثل من العائد الاقتصادي مع حماية أساس الموارد الطبيعية.

٣٤ - نتيجة للمساحات المعنية الصغيرة نسبيا، لم يجتذب الاستغلال المفرط للموارد الحرجية قدرا كبيرا من الاهتمام. وقد أدى التدمير الواسع النطاق للأحراج الوقائية لمناطق المستجمعات المائية البالغة الأهمية إلى تدهور البيئة، وإعاقة لوازم المياه، وإلحاق الضرر بالموائل الساحلية/البحرية والموارد الطبيعية. كما أن التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية المستوطنة معرضة للخطر. وفي معظم الجزر الصغيرة، تكون المسافات بين المرتفعات والمناطق الساحلية قصيرة، ويتسم دور النظم الإيكولوجية الحرجية بوصفها منظمة لبيئة الجزر وحماية المناطق المنخفضة والمستوطنات البشرية والهياكل الأساسية بأنه دور حاسم بوجه خاص، ومن خلال التوسع، تتوقف الإنتاجية والإمكانات الزراعية إلى حد كبير على مهمة تنظيم الأحراج.

٣٥ - وتتسم الجروف القارية والنظم الإيكولوجية للدول النامية الصغيرة النامية بأهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للمستوطنات والإعاشة والزراعة التجارية ومصائد الأسماك والسياحة. وتعرض الطلبات على الموارد الساحلية لوازم هذه الموارد على المدى الطويل للخطر؛ إذ أن أجزاء كبيرة من المناطق الساحلية تلوثها مصادر عملية أو مصادر من المرتفعات، وتتعرض مصائد الأسماك للاستغلال المفرط وتتدهور موائل الأسماك، وتخضع أشجار المانغروف التي تشكل حزاما ساحليا للقطع، وتفرغ الأراضي الرطبة من المياه،

وتدمر الشعب المرجانية، وتتعرض مستودعات المياه العذبة الجوفية للنفاد والملوحة، كما يتعرض حفظ التنوع البيولوجي للخطر.

٣٦ - ويجعل الموقع الجغرافي والحجم الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة للأضرار الناجمة عن المناخ (مثل العواصف المدارية والأعاصير الاستوائية والجفاف) والمخاطر الجيولوجية (مثل ثوران البراكين والموجات الاهتزازية) لأن الضرر عندما يظهر فإنه يظهر على نطاق البلد. وتقوم الأوبئة الواردة من الخارج بتدمير النظم الايكولوجية الهشة بسرعة. ويكون التحات الساحلي الناجم عن اندفاع المد وموجات البحر والرياح أضخم مما هو عليه في البلدان الأخرى بسبب تعرض السواحل بقدر أكبر نسبيا مقارنة بغيرها من الكتل الأرضية لهذه الظواهر. وتشاهد الآثار الضارة على الأنشطة الاقتصادية على البنية الطبيعية بصورة أوضح من مثيلاتها في البلدان الأخرى. وتوفر تكنولوجيات المعلومات وأدوات التخطيط الحديثة، بما فيها الجهاز العالمي منظمة الأغذية والزراعة للمعلومات والإنذار المبكر عناصر هامة لوضع استراتيجيات التأمين لحالات الطوارئ.

٣٧ - الهدف ٤-١ - تعزيز حفظ الأراضي والموارد المائية واستخدامها المستدام وإدارة الموارد الحراجية بصورة مستدامة. ولبلوغ ذلك، ستقوم الحكومات، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وبدعم من المؤسسات الدولية بما يلي، عند الاقتضاء:

(أ) تشجيع اعتماد وتنفيذ نهج لتخطيط استخدام الأراضي والمياه يأخذ في الحسبان الصلات والتفاعلات بين مختلف النظم الايكولوجية والقطاعات الاقتصادية؛

(ب) اتباع نهج شامل ومتكامل لحفظ الموارد الحراجية واستخدامها بصورة مستدامة يأخذ في الحسبان الدور المتعدد للأحراج والأشجار؛

(ج) الترويج لإصلاح وحفظ الأراضي الحراجية والمستجمعات المائية، وعند الاقتضاء وعندما يكون ذلك مستداما، رفع مستوى القدرة الإنتاجية لهذه الموارد وكفالة الإدارة المستدامة للأحراج والممارسات السليمة للصيد؛

(د) مكافحة التدهور وتعزيز حماية السواحل من خلال أمور من بينها حفظ التربة وأنشطة التشجير وإعادة التحريج؛

(هـ) تعزيز نظم الحراجة الزراعية واستحداث عينات للأشجار المتعددة الأغراض تقاوم الآفات والأمراض والأعاصير؛

(و) اتباع عمليات متكاملة لتخطيط البيئات البرية والبحرية لمنع تدهورها واستخدام الإمكانات الكاملة لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة سليمة، ولا سيما بالنسبة للسياحة الايكولوجية.

٣٨ - الهدف ٤-٢ - تعزيز حماية البيئة. ولبلوغ ذلك، ستقوم الحكومات، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وبدعم من المؤسسات الدولية بما يلي، عند الاقتضاء:

(أ) تعزيز أساس معلومات الرصد البيئي وإدماج القيم والشواغل البيئية في عملية التنمية؛

(ب) منع حدوث مزيد من التدهور للموائل والموارد البحرية الحرجة من خلال إنشاء الحدائق البحرية والإدارة السليمة للموارد؛

(ج) وضع تشريعات وطنية جديدة أو تعديل التشريعات القائمة، عند الاقتضاء، لضمان وجود إطار قانوني متسق لإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة؛

(د) القيام، عند الاقتضاء، بإنفاذ الاتفاقات الدولية أو التصديق عليها أو إبرامها، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو؛ وإذا لزم الأمر، اعتماد تشريعات جديدة لتنفيذ هذه الاتفاقيات وتشجيع آليات التعاون لتنفيذها.

٣٩ - الهدف ٤-٣ - تحسين عملية التأهب لحالات الطوارئ. ولبلوغ ذلك، ستقوم الحكومات، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وبدعم من المؤسسات الدولية، بما يلي، عند الاقتضاء:

(أ) تقليل مدى التعرض للمخاطر الطبيعية والتقلبات المناخية، وحرائق الغابات، والآفات والأمراض، وآثارها، من خلال وضع استراتيجيات للتأهب لحالات الطوارئ وتخفيف حدة آثارها؛

(ب) تعزيز تدابير تخفيف حدة آثار العواصف والأعاصير على الزراعة ومصائد الأسماك الساحلية؛ وتقييم الدوائر الوطنية المعنية بالأرصاد الجوية والمياه بغية تحسين قدرتها الخدمية على منع الكوارث؛ ودعم نظم الإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ج) بذل جهود للمحافظة على مناطق أشجار المانغروف التي توفر الحماية من أمواج المد والأضرار الناجمة عن العواصف؛

(د) وضع تدابير وتقنيات محسنة في قطاع مصائد الأسماك ونشرها لتقليل الآثار المترتبة على العواصف/الأعاصير مثل تدمير مواقع الهبوط، وفقدان المراكب وعدد وسلال صيد الأسماك في البحر عن

طريق تدابير قد تشمل إقامة ملاجئ تحمي من العواصف وحواجز تقي مواقع الصيد ومراسي عائمة، وتركيب نظم الإنذار بالعواصف.

خامسا - بناء القدرات وتعزيز المؤسسات

أساس العمل

٤٠ - تعد ندرة الأيدي العاملة الماهرة وضعف القدرات المؤسسية من المعوقات المشتركة التي تتقاسمها الدول النامية الجزرية الصغيرة. وتفتقر إدارات كثيرة إلى الطائفة الكاملة من الخبرات الداخلية التي تتيح لها أن تستجيب للتغييرات التي يتطلبها التنفيذ الفعال لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وسيقتضي الأمر بذل جهود خاصة للتكيف مع التغيرات في البيئة التجارية العالمية وتشجيع الانتقال صوب زراعة أكثر تنوعا وكثافة إلى جانب ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة. ويتطلب ذلك تجميع الموارد البشرية المحدودة من خلال التعاون والمؤسسات الإقليمية. وللمؤسسات القطرية والإقليمية والدولية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، دور هام في هذا الجهد. وسوف تستفيد الدول النامية الجزرية الصغيرة من تحسين قدرات الاستفادة من المعارف المحلية وزيادة فرص الحصول على التكنولوجيات المستوردة.

٤١ - وتتيح اتفاقات جولة أوروغواي فرصا تمكن جميع البلدان من أن تنتفع من تزايد إمكانيات الوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق وقف الممارسات المشوهة التي كانت تمارس في الماضي فيما يتعلق بالانتاج والتجارة، وعن طريق تيسير التجارة القائمة على درجة أعلى من التنافس وقدر أكبر من النزاهة. كما يتحمل الموقعون على هذه الاتفاقات التزاما بالامتثال لأحكامها. ومن الأمور الجوهرية للوفاء بهذا الالتزام والاستفادة من الفرص الجديدة، أن تطور الدول النامية الجزرية الصغيرة قدراتها الخاصة على دراسة وتقدير وتقييم ظروفها القطرية في سياق تلك الاتفاقات. وقد ناشدت خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، إدراكا منها بهذا الأمر، المنظمة والمنظمات الدولية الأخرى أن تواصل مساعدة البلدان النامية في الاستعداد للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة، التي يعتزم استهلالها في عام ١٩٩٩، على أن يشمل ذلك قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، عن طريق جملة أمور منها الدراسات والتحليلات والتدريب.

٤٢ - ويتطلب التنويع الزراعي وجود نهج رائد متعدد التخصصات ويوجه نحو المشروعات لتطوير صلات تتسم بالكفاءة بين الإنتاج والتسويق بشأن المحاصيل الزراعية غير التقليدية المستهدفة. وعلى المستوى القطري، فإن لوزارة الزراعة، على وجه الخصوص، دور حاسم تؤديه في تهيئة البيئة المناسبة وتيسير إنتاج المحاصيل غير التقليدية.

٤٣ - ويقتضي الأمر تحسين مهارات جميع الأطراف (مثل المزارعين، والصيادين، ومستخدمي الغابات، والمصدرين، والإداريين، والمرشدين الزراعيين نساء ورجالا) بصفة مستمرة من خلال توفير التدريب المتخصص وبناء القدرات في مجال الاقتصاد الزراعي والإدارة والمالية والخبرة التسويقية. كما يقتضي إعادة توجيه المرشدين الزراعيين بوجه خاص صوب الإدارة التجارية للمزارع مع الاهتمام بكل من تحسين الانتاجية والارتقاء بتخطيط المشروعات وما يتصل بذلك من تدريب للمزارعين على مهارات تنظيمية وإدارية أرقى. ويتعين التوجه بأنشطة تثقيفية واتصالية وتدريبية بشأن إدارة البيئة صوب مقرري السياسات، والمشتغلين بالإدارة، وجماعات المجتمع المدني (مثل رابطات الصيادين، والمجتمعات الريفية). وسيكون التدريب وبناء المؤسسات أكثر فعالية، في كثير من الأحيان، لو تم تنفيذهما على أساس إقليمي وشبه إقليمي.

٤٤ - وتعد قواعد البيانات، ذات الأهمية الجوهرية لأغراض التخطيط، ضعيفة بوجه عام في الدول النامية الجزرية الصغيرة. وبالرغم من توافر المنهجية اللازمة لتجميع ومعالجة وتحليل البيانات المتعلقة بالأغذية والزراعة في معظم الدول النامية الجزرية الصغيرة، فإن هذه الدول تفتقر إلى القدر الكافي من التنظيم والموظفين في مجال الإحصاء، ومن التنسيق بين المكاتب الإحصائية والوكالات المعنية بالتحليل الاقتصادي والتخطيط واتخاذ القرار. ولذا ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإنشاء إطار مؤسسي مشترك بين التخصصات. ويقتضي الأمر مزيدا من البيانات وأساليب جديدة لتجميعها وتحليل المعلومات، وأدوات مناسبة لإدراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار. ويمكن، في إطار هذه المجالات، تعزيز التعاون الأقاليمي فيما بين الدول النامية الجزرية الصغيرة من خلال التجمعات والآليات الإقليمية. وتشترك المنظمة حاليا، على المستوى القطري، مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين في وضع مبادئ توجيهية خاصة بنظم معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة حسبما طلب مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وتشمل هذه النظم مؤشرات التعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط بالاعتماد على البيانات الاجتماعية والاقتصادية والتغذوية والبيئية.

الأهداف والتدابير

٤٥ - الهدف ٥-١ - إنشاء و/أو تعزيز القدرات القطرية في سياق اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقوم الحكومات، في شراكة مع جميع أطراف المجتمع المدني، وبدعم من المؤسسات الدولية، بما يلي، حسبما يكون مناسبا:

(أ) تعزيز القدرات الإدارية/القانونية، حسب مقتضى الحال، علىالوفاء بمتطلبات العضوية في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك إعداد الإخطارات، والدفاع عن مصالح الزراعة القطرية في منظمة التجارة العالمية، وتقييم تأثير تغييرات السياسات التي اتفق عليها في منظمة التجارة العالمية على الزراعة وإنشاء نظم لوقاية الأصناف المختلفة من النباتات؛

(ب) بناء القدرات القطرية على صياغة السياسات في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، والقدرات التحليلية المناسبة لتقييم تأثير التغييرات في السياسات التي يجري اقتراحها في منظمة التجارة العالمية؛

(ج) تعزيز القدرات العلمية والإدارية وذات الصلة بالبنية الأساسية من أجل التعامل مع معايير الأغذية، ومع الإدارات المعنية بالإشراف على صحة النبات والحيوان، وضمان متطلبات الجودة للصادرات والواردات؛

(د) تعزيز القدرة على الاستعداد لجولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وعلى التفاوض فيها، بما في ذلك إعداد/تنقيح الجداول الزمنية القطرية للالتزامات إزاء منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يتطلب مهارات إضافية وقدرة استشرافية داخل الوزارات المعنية.

٤٦ - الهدف ٥-٢ - تقوية الخدمات المساندة للزراعة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقوم الحكومات، في شراكة مع جميع أطراف المجتمع المدني، وبدعم من المجتمع الدولي، بما يلي، حسبما يكون مناسبا:

(أ) تعزيز البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي للتمكن من الاستجابة على نحو أفضل للتحديات الجديدة التي تواجه القطاع، وتوفير الدعم المحكم ذي الوجهة المحصولية اللازم لتكثيف الزراعة وتنويعها؛

(ب) تحسين توافر الائتمان وفرص الانتفاع به لأنه يتسم بأهمية حاسمة لترويج السلع غير التقليدية؛

(ج) إنشاء إدارات تسويقية مشتركة يشارك فيها القطاع الخاص مشاركة قوية؛

(د) إنشاء، حسبما هو ملائم، إدارات قطرية في مجال المصايد، وتعزيز قدراتها على صيانة المصايد وإدارتها؛

(هـ) تقوية الوكالات الحرجية القطرية، وتحسين التنسيق بينها وبين الوكالات ذات الصلة فيما يتعلق بعملهما وببرامج المساعدة الممولة من مصادر أجنبية؛

(و) ضمان المراعاة الكافية للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للمزارعات.

٤٧ - الهدف ٥-٣: توفير إطار متماسك للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ولحماية البيئة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقوم الحكومات، في شراكة مع جميع أطراف المجتمع المدني، وبدعم من المؤسسات الدولية، بما يلي، حسبما يكون مناسبا:

(أ) توفير وتعزيز وضمان تنفيذ تشريعات مناسبة بشأن حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك موارد الأراضي والمياه والغابات، ووقاية النباتات وصحة الحيوان، وتغير المناخ، والتصحر، والتنوع البيولوجي، والأحياء البرية، والموارد الوراثية، والمناطق المحمية، والموائل ذات الأهمية الحاسمة، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والحفاظ على البيئة البحرية، وصيانة وإدارة المصايد داخل المناطق الخاضعة للولاية القطرية، وفي أعالي البحار حسبما يقتضيه الأمر؛

(ب) التشجيع على اتباع نهوج متكاملة في إدارة الموارد الطبيعية، من أجل التخفيف من التأثيرات المناوئة فيما بين القطاعات؛ ومتابعة الأعمال الخاصة بوضع مؤشرات للتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة؛

(ج) إدراج السياسات الحرجية القطرية ضمن إطار أوسع نطاقا لإدارة الموارد الطبيعية على المستوى القطري؛

(د) عدم تشجيع الممارسات الزراعية غير المستدامة، وإزالة الغابات بلا ضوابط، وأساليب الصيد المدمرة، والإفراط في الصيد؛

(هـ) وضع تدابير للحد من الخسائر في التنوع البيولوجي، والاستفادة على نحو كامل من المعارف المحلية المتاحة، ولا سيما لدى النساء؛

(و) إنشاء قواعد مناسبة للبيانات ونظم للمعلومات، ودعم التعاون الإقليمي، بحسب ما يقتضيه الأمر، بما في ذلك تبادل المعلومات واقتسام التكنولوجيات بين الدول الجزرية.

سادسا - تنفيذ خطة العمل

٤٨ - يقتضي تنفيذ خطة العمل وسائل فعالة تعبر عن الأولوية المسندة للأمن الغذائي المستدام ولصيانة الموارد الطبيعية واستخدامها وإدارتها على نحو مستدام. وتتطلب تعبئة التمويل لصالح الجهود الإنمائية القطرية والإقليمية اتباع نهوج منسقة بقدر المستطاع. وينبغي تحديد الفرص المتاحة لاستحداث آليات مالية مبتكرة.

٤٩ - وستستمد الموارد المطلوبة للاستثمار أساسا من المصادر المحلية، الخاصة منها والعامة. وينبغي أن توفر الحكومات إطارا اقتصاديا وقانونيا ينشئ أسواق كفوءة تشجع القطاع الخاص على تعبئة المدخرات والاستثمار وتكوين رأس المال. وينبغي أن تخصص الحكومات نسبة ملائمة من نفقاتها للاستثمارات التي تعزز الأمن الغذائي المستدام. كما ينبغي أن تعزز الحكومات الاستثمارات في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك، مثل استنباط التكنولوجيات المناسبة من خلال التعاون في إجراء البحوث ونقل التكنولوجيات، بالإضافة إلى تبادل الخبرات الاستثمارية وأفضل الممارسات في هذا الصدد.

٥٠ - وللمجتمع الدولي دور رئيسي يؤديه في مساندة تبني السياسات القطرية المناسبة، وفي توفير المساعدة الفنية والمالية. وينبغي أن تراعي هذه المساعدة الاحتياجات والأولويات المحددة، على المستويات القطرية والإقليمية وشبه الإقليمية، على النحو المبين في خطة العمل. ويمكن أن تسهم المنظمات الدولية غير الحكومية إسهاما مفيدا من خلال التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في الدول النامية الجزرية الصغيرة. وتوفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات المالية الخاصة الأخرى، لبعض الدول النامية الجزرية الصغيرة، مصدرا هاما للموارد الخارجية. وتتسم المساعدة الإنمائية الرسمية بأهمية حاسمة للبلدان والقطاعات التي أغفلتها مصادر التمويل الخارجية الأخرى.

٥١ - وينبغي تشجيع المؤسسات المالية والدولية ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية على زيادة مساعداتها الفنية وكذلك مساعداتها المالية بما في ذلك، عندما يكون الأمر مناسبا، المنح أو التمويل بشروط ميسرة للغاية إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة على مستوى المجتمع المحلي والمستويين القطري وشبه الإقليمي، عن طريق جملة وسائل منها الآليات التي يمكن أن توفر منحا على النطاق الصغير وقروضا للمشروعات الصغيرة. ولما كانت المشكلات البيئية العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والمياه الدولية، تتسم بأهمية كبرى وتحظى باهتمام واسع لدى الدول النامية الجزرية الصغيرة، فإن المرفق العالمي للبيئة الذي يوفر التمويل بشروط ميسرة في هذه المجالات، ينبغي أن يولي العناية الواجبة للاحتياجات والمتطلبات الخاصة لهذه البلدان.

٥٢ - واعترافا بالمعوقات الخاصة التي تواجه الدول النامية الجزرية الصغيرة، وبالنظر إلى التغيرات في البيئة التجارية العالمية، فإن الاتجاه الرئيسي للأعمال المقترحة يركز على ما يلي: (أ) مساندة تكثيف الزراعة وتنويعها؛ (ب) تلبية الاحتياجات النوعية في قطاع مصايد الأسماك؛ (ج) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وحماية البيئة، والتأهب لمواجهة الكوارث؛ (د) بناء القدرات وتعزيز المؤسسات.

٥٣ - وستساند عملية التكيف التغيرات في النظام التجاري العالمي من خلال المساعدة في تقييم آثار جولة أوروغواي على الزراعة المحلية، وصياغة الاستجابات على صعيد السياسات للتحديات الناشئة، وإجراء دراسات معمقة عن الميزة القطرية النسبية فيما يتعلق بإنتاج السلع الزراعية وتصديرها. وسيقدم الدعم لإنشاء نظام معلومات عن الأسواق والتجارة.

٥٤ - وستعزز المشروعات المساندة لتكثيف الزراعة وتنويعها دور الري على النطاق الصغير حيثما كان ذلك مجديا، وتشجع على اتباع أساليب زراعة محسنة وإنتاج الحيوانات الصغيرة. وستعالج الأدوار والمعوقات التي تنفرد بها الأسر الزراعية التي ترعاها المرأة. ومن شأن تعزيز خدمات الدعم أن يؤكد على الأنشطة البحثية والإرشادية التطويعية محكمة التركيز، لضمان توافر بذور ومواد غرس ذات نوعية جيدة، وتحسين مكافحة الآفات والأمراض. وفي ظل إطار للسياسات يقدم حوافز تشجع القطاع الخاص على اتخاذ المبادرات، سينصب التركيز بوجه خاص على تحسين البنى الأساسية المحلية في مجال التسويق بما في ذلك تعزيز نظم الحجر الزراعي، ومراقبة الجودة والإشراف عليها.

٥٥ - وستُلبى الاحتياجات في مجال المصايد إلى حد كبير من خلال مشروعات تدعم إدارة المصايد المرتكزة على المجتمع المحلي، وتحسين المرافق الساحلية وتنمية مزارع الأحياء المائية، وتحسين المصايد الداخلية، والتغلب على المعوقات التي تعترض تسويق الأسماك وتصنيعها. وسيجري دعم التعاون الإقليمي وإقامة المشروعات المشتركة بين مؤسسات الصيد.

٥٦ - وستُعنى المشروعات التي تساند الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، وصون التربة، وإدارة مستجمعات المياه. وسيتمثل أحد الاتجاهات الرئيسية في إحياء أراضي الغابات وصيانتها. كما ستُعنى المشروعات بتدهور الموائل البحرية ذات الأهمية البالغة، وتعزز قواعد البيانات لأغراض رصد البيئة. وسيتم تحسين الاستعدادات لمواجهة حالات الكوارث، بالدرجة الأولى، من خلال المساعدة في تصميم وترويج تدابير التخفيف من آثار الكوارث، ودعم نظم الإنذار المبكر على المستويين القطري والإقليمي.

٥٧ - وإلى جانب تعزيز القدرات القطرية في سياق الاتفاق بشأن الزراعة المنبثق عن جولة أوروغواي، من خلال المساعدات الفنية والتدريب، بما في ذلك تلك التي تقدمها المنظمة، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والجات، والأونكتاد، ستقوم المشروعات الرامية إلى بناء القدرات، بتعزيز عملية الانتقال إلى الزراعة الأكثر تكثيفا وتنوعا واستدامة، وسيقدم الدعم للإدارات القطرية المعنية بالمصايد من أجل تحسين قدراتها على صيانة المصايد وإدارتها، وكذلك للإدارات المعنية بالغابات من أجل تحسين إدارة الغابات وإدراج السياسات الحرجية القطرية ضمن إطار أوسع نطاقا لإدارة الموارد الطبيعية على المستوى القطري. وسيقدم الدعم أيضا لوضع مؤشرات للتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة به وغير ذلك من قواعد البيانات ذات الصلة التي ستؤخذ في الحسبان لدى بناء القدرات القطرية.

٥٨ - ونظرا لأن تنفيذ خطة العمل هذه سوف يجري في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ستضطلع الحكومات، بالاشتراك مع جميع قطاعات المجتمع المدني، وبالتنسيق مع المؤسسات الدولية ذات الصلة، وتمشيا مع القرار ٣٦/١٩٩٦ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية، بجهود خاصة لتعزيز آليات الرصد القطرية، وإدراج عملية إعداد التقارير بشأن الإجراءات التي ستتخذ والتقدم المحرز كجزء من التزاماتها في إطار متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وسيساهم تنفيذ خطة العمل هذه في إنجاز عملية تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

- - - - -